قياس أثر الفساد الإداري على العدالة في توزيع الدخل
دراسة مقطعية للعام 2018

Measuring the Impact of Administrative Corruption on Equity in Income Distribution-Cross-Sectional Study for 2018

د. معوشي عيمـاد *

مخبر الإقتصاد التطبيقي في التنمية،

جامعة المدية، الجزائر

imaouchi@gmail.com

تاريخ الإرسال: 2020/12/01 تاريخ القبول: 2021/03/21 تاريخ النشر:2021/08/01

ملخص:

تثير مسألة العدالة في توزيع الدخل الكثير من الجدل عند الحديث في السياسات الاقتصادية والاجتماعية للدول، بالإضافة إلى مشاكل تحققها حيث تعد ظاهرة الفساد الإداري عنصرا أساسيا فيها، فالفساد ظاهرة دولية متفاوتة الخطورة من دولة لأخرى.

بحثنا في هذه الورقة الأثر الذي يخلفه انتشار الفساد على اللامساواة في توزيع الدخل من خلال دراسة قياسية مقطعية للعام 2018 لـ92 دولة، ووجدنا العلاقة العكسية التي تحكم انتشار الفساد الإداري والعدالة في توزيع الدخل واضحة من خلال نموذجين بسيطين أحدهما خطي والآخر غير خطي.

الكلمات المفتاحية: فساد، توزيع الدخل، منحنى لورنز، معامل جيني، عدالة اجتماعية.

Abstract :

Equity in the distribution of income raises a lot of controversy when talking about the economic and social policies of countries, in addition to the problems they achieve, in which the phenomenon of administrative corruption is an essential component of it, Corruption is an international phenomenon of varying severity from one country to another.

In this paper, we discussed the impact of the spread of corruption on inequality in income distribution through a cross-sectional standard study for the year 2018. For 92 countries in the world, we found the inverse relationship that governs the spread of administrative corruption and fairness in income distribution and is clear through two simple models, one linear and the other nonlinear.

Key Words: corruption, income distribution, Lorenz curve, Gini Coefficient, Social Equity.

JEL Classification: D73, D31.

*مرسل المقال: معوشي عيماد (*imaouchi@gmail.com*)

المقدمة:

الموضوعات المتعلقة بالعدالة الاجتماعية بصفة عامة تلقى رواجا كبيرا لدى الكتاب والمفكرين وكجزء لا يتجزأ منها يثير موضوع العدالة في توزيع الدخل الكثير من الجدل لما يترتب على عدم العدالة في توزيع الدخل على المواطنين في البلد إلى العديد من الآثار السلبية، منها ازدياد حدة الفقر وتوسع فجوة الدخل بين المواطنين وضعف القدرة الشرائية للمواطنين من الطبقات الفقيرة والمتوسطة وعدم القدرة على الأنفاق على العناية الصحية وعدم القدرة على الإنفاق على التعليم لأبناء الطبقات الفقيرة والمتوسطة وانتشار سوء التغذية بين المواطنين الفقراء ومتوسطي الدخل. من هذا المنطلق يعد البحث في أسباب عدم العدالة هذه أمرا لا يقل أهمية عن السعي نحو العدالة نفسها، وتعد ظاهرة الفساد بصفة عامة والفساد الإداري بصفة خاصة أحد البنود التي يراها المنظرون بأنها تزيد من حدة اللاتنمية وتولد فجوات كبيرة بين الدخول، في هذه الورقة البحثية نرصد العلاقة المترتبة على إنتشار الفساد في الدولة ومستوى العدالة في توزيع الدخل، حيث نعتمد في ذلك على مفهوم منحنيات "لورنز" ومدى العمق في تحدب هذه المنحنيات أو ما يعرف بمعامل "جيني"، ولقياس العلاقة نقوم بجمع البيانات المقطعية للمؤشرات قيد الدراسة.

إشكالية الرئيسية: مما سبق يمكن أن نطرح التساؤول الرئيسي التالي:

ما أثر الفساد الإداري على العدالة في توزيع الدخل للدولة ؟ وما هو النموذج المناسب لقياس ذلك ؟

الأسئلة الفرعية: للتمكن من الإحاطة بالإشكالية الرئيسية نقسمها إلى مجموعة من التساؤولات:

- ما هو الفساد الإداري وكيف يمكن قياسه؟
- ما المقصود بالعدالة في توزيع الدخل وكيف يمكن قياس ذلك؟
- ما هو الأثر الذي يخلفه الفساد الإداري على العدالة في توزيع الدخل في الدولة؟

فرضيات الدراسة: للوصول إلى النتائج المرغوبة نضع الفرضيات التالية:

(1) النموذج القياسي البسيط يكفي لنمذجة العلاقة بين العدالة في توزيع الدخل والفساد الإداري.

(2) توجد علاقة خطية بين الفساد الإداري والعدالة في توزيع الدخل.

(3) العلاقة عكسية بين إرتفاع الفساد والعدالة في توزيع الدخل.

أهمية الموضوع: تنبع أهمية البحث من الإهتمام المتزايد بموضوع العدالة في توزيع الدخول بين أفراد المجتمع، وخاصة في البلدان التي تتفاوت فيها الهوة بين الطبقات المختلفة في المجتمع، وما يزيد الموضوع أهمية هو إرتباطه بموضوع الفساد الإداري الذي تعاني منه كل دول العالم ولكن بنسب متفاوتة وأحيانا متباعدة جدا.

منهجية البحث: نعتمد المنهج التحليلي في الجانب النظري لمعرفة مكونات متغيرات الدراسة من خلال الإطلاع على المفاهيم التي وضعتها الهيئات الدولية والمفكرين في هذا المجال، أما في الجنب التطبيقي نعتمد على المنهج الوصفي من خلال البحث وصياغة النماذج القياسية التي تصف لنا العلاقة بشكل صريح بين متغيرات الدراسة.

الدراسات السابقة: بالرغم من الكتابات المعتبرة الحديثة في موضوعات الفساد وأثره على المجالات الاجتماعية والاقتصادية، إلا أننا لمسنا عدم التطرق لأثر الفساد على العدالة في توزيع الدخول بشكل مباشر ونذكر بعضها:

- **أفياء محمد قاسم وأحمد ثابت عبد الكريم (2014)** "الآثار الشاملة للفساد على تحقيق التنمية الإنسانية" تناولت الدراسة الفساد ووسائل مكافحته بالإضافة إلى الآثار الشاملة للفساد على تحقيق التنمية الإنسانية. وركزت الدراسة على الدول النامية حيث اعتمدت على تحليل المعطيات ذات الصلة وتوصلت إلى أن الفساد تزيد خطورته في الدول النفطية حيث يستهدف المصدر الوحيد للعملات الأجنبية ويكون في القطاع المصرفي غالبا. تتميز دراستنا بقياس الأثر المترتب على إنتشار الفساد على العدالة في توزيع الدخل بدراسة مقطعية تظم اغلب دول العالم.
- **هشام مصطفى محمد سالم الجمل (2014)** "الفساد الاقتصادي وأثره على التنمية في الدول النامية وآليات مكافحته من منظور الإقتصاد الإسلامي والوضعي" وتوصلت الدراسة إلى أن الفساد ظاهرة موجودة في المجتمعات المتقدمة والنامية وهو أكثر شيوعا في الدول النامية، كما أنه يوجد في كل من القطاعين الخاص والعام لكن القطاع العام أكثر عرضة لأنه اقل مساءلة، أما آثاره فتتعدد وأهمها عرقلة النمو الإقتصادي وإنتشار الفقر وعزوف المستثمرين المحليين والأجانب وإخلاله بمبدأ العدالة الإجتماعية؛ أما علاجه فيكون بنشر الوعي بمخاطره وإجراء الإصلاحات الإقتصادية والسياسية، تقوية الوازع الديني لدى الفرد المسلم، ووضع الرجل المناسب في المكان المناسب. عملت الدراسة على الجانب النظري والدراسات الأبحاث السابقة وهو ما يختلف عن دراستنا التي عملت على تكميم علاقة الفساد بالعدالة في توزيع الدخل وبيان حجم ذلك الأثر المترتب عن إنتشار الفساد الإداري.

خطة البحث: قسمنا البحث إلى ثلاثة محاور أساسية كما يلي:

- المحور الأول: مفاهيم أساسية حول العدالة في توزيع الدخل.
- المحور الثاني: الفساد الإداري ومؤشرات قياسه.
- المحور الثالث: الدراسة التطبيقية.

I. المفاهيم النظرية حول الدخل و الفساد:

1. العدالة في توزيع الدخل:

نتطرق هنا إلى مفهوم العدالة في توزيع الدخل وطريقة قياسها، حيث نعتمد في طريقة القياس على معامل "جيني" المستخرج من منحنيات "لورينز" ونتعرف على هذين الأخيرين بعد حين.

1.1.مفهوم توزيع الدخل القومي: نتطرق في هذا البند إلى مفهوم الدخل القومي والفردي، والعدالة في توزيع الدخل على الأفراد وأسباب عدم اللامساواة في توزيع هذه الدخول.

أ. تعريف الدخل القومي: هو المجموع الخاص في قيم دخول السُكّان في المجتمع أثناء مُدّة مُحددّة وغالباً تكون عاماً واحداً، ويُشكّل هذا الدخل قيمةً معنويّة أو نقديّة يستطيع كلّ فردٍ صرفها أو ادّخارها؛ ويُعرَّف الدخل القوميّ بأنّه

الدخل الذي يتضمن كافة العوائد الماليّة المحصلة من المنشآت العامة والخاصة، والأفراد، والمؤسّسات الحكوميّة؛ بسبب مُساهمتهم في مجموعةٍ من النشاطات الإنتاجيّة داخل مجتمعهم. (سامر، 2017)

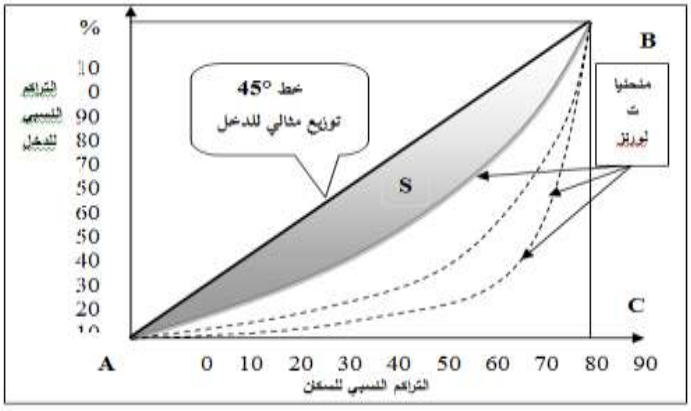
ب. توزيع الدخل القومي: من الأفراد من يحصل على دخلٍ كبير، ومجموعة أُخرى تحصل على دخلٍ قليل، كما لا يحصل البعض على أيّ دخل، وظهر لاحقاً مفهوم توزيع الدخل القوميّ الذي يُعرّف اقتصادياً بأنّه طريقة توزيع الناتج المحليّ الإجماليّ على سُكّان بلد معينّ، وحصل توزيع الدخل القوميّ على اهتمام المفكّرين الاقتصاديين كتوماس مالتوس وآدم سميث؛ وخصوصاً عند السعي إلى إعداد وصياغة السياسات والنظريّات الاقتصاديّة، ومُقارنتها مع العوامل الإنتاجيّة مثل رؤوس الأموال والقوى العاملة والأرض. (سامر، 2017)

ج. مفهوم الدخل الفردي: المقصود بالدّخل الفردي هو الإيراد الصافي أو الأجر أو الرّبح الذي يحصل عليه الفرد الواحد لقاء وظيفته أو عمله أو إنتاجه أو تجارته. والدّخل الفردي يختلف من فرد إلى آخر حسب نوع الوظيفة أو العمل الذي يقوم به الفرد، كما ويتناسب دخل الفرد تناسباً طردياً مع مستوى دخل الدولة. (الكسواني، 2018)

د. أسباب وأنواع عدم العدالة في توزيع الدخل: من الأسباب التي تؤدّي إلى ظهور عدم المساواة في عملية توزيع الدخل القوميّ، نجد السياسات النقديّة والاقتصاديّة والضريبيّة، والسوق الخاص في العمل، وقُدرات ومهارات العمل عند الأفراد، والعولمة، والثقافة، ونوعيّة التكنولوجيا، والتعليم، وغيرها من الأسباب الأُخرى، ويوجد نوعان لعدم المساواة في توزيع الدخل القوميّ، وهما عدم المساواة في دّخل سُكّان دولة واحدة، وعدم المساواة في الدخل بين البلدان، وتستطيع حكومات الدول أن تُساهم في تقليل عدم المساواة ومعالجتها؛ عن طريق تطبيق نظام ضريبيّ يتأثر بالدخل العام. (سامر، 2017)

2.1.منحنيات 'لورنز' Lorenz للعدالة في توزيع الدخل: الشكل الموالي يبسط الفكرة ويوضحها،

شكل 1 : "منحنيات لورنز (Lorenz Curves)"



Source : (Economics, 2018)

يمثل المحور الأفقي التوزيع التراكمي للسكان في الدولة، في حين يمثل المحور الرأسي التوزيع التراكمي للدخل، الخط المستقيم AB يمثل خط العدالة المطلقة أو خط 45 درجة، ومعنى العدالة المطلقة أن كل نقطة على الخط AB تتساوى عندها النسبة المقابلة على المحور الأفقي مع النسبة المقابلة على المحور الرأسي. أي أن 20%

من السكان يحصلون على 20% من الدخل، و40% من السكان يحصلون على 40% من الدخل، و80% من السكان يحصلون على 80% من الدخل، وبالتأكيد فإن كل السكان يحصلون على كل الدخل (100%). هذه الحالة النظرية أبعد ما تكون عن الممارسات الواقعية التي تميل إلى الابتعاد قليلاً أو كثيرًا عن خط العدالة المطلقة، ومن ثم فإننا كلما ابتعدنا عن الخط AB كلما زادت درجة عدم العدالة في توزيع الدخل إلى أن نصل إلى عدم العدالة المطلقة، وهي الحالة التي يحصل فيها شخص واحد فقط على كل الدخل في الدولة، هذه الحالة يمكن التعبير عنها بالنقطة C ويكون شكل المنحني هوACB ؛ أي أنه ينطبق على ضلعي الزاوية القائمة C وهذه المنحيات تسمى منحنيات لورنز. (داود، 2017)

1.3. معامل "جيني" لقياس عمق توزيع الدخل: يقيس مؤشر "جيني" (GINI) المدى الذي ينحرف فيه توزيع الدخل أو نفقة الاستهلاك بين الأفراد أو الأسر ضمن اقتصاد ما عن توزيع متساوي على نحو مثالي. بمأن منحنى "لورينز" يمثل النسب المئوية التراكمية لإجمالي الدخل الذي تم تلقيه في مقابل العدد التراكمي للمتلقين، بدءًا بأكثر الأفراد أو الأسر فقرًا. فإن مؤشر "جيني" يمثل المساحة بين منحنى "لورينز" والخط الافتراضي للمساواة المطلقة، ويتم التعبير عنها كنسبة مئوية من الحد الأقصى للمساحة تحت الخط. ومن ثم فإن مؤشر جيني لما يساوي الصفر يمثل مساواة مثالية، بينما مؤشر 100 % يتضمن عدم مساواة كلية أو تامة (أطلس بيانات العالم، 2020). (OECD, 2020) وبالعودة إلى الشكل 1 ، فمعامل جيني لكل دولة يحب بالعلاقة التالية:

$$GINI\ \% = \frac{S}{ABC} \times 100\ \%$$

أي قسمة المساحة المضللة على مساحة المثلث ABC، أسفل خط 45°، حيث إذا تطابق منحنى "لورنــز" مع الزاوية ACB فهذا عدم عدالة لانهائية للثروة ويكون هذا المعامل مساويا لـ 100، أما إذا تطابق مع خط 45 درجة، فهذا يعني توزيع مثالي للثرة ويكون المعامل مساويا للصفر (0)، ولكن في الواقع منحنيات لورنز تقع بين هذين الحالتين المتطرفتين. (كبداني و بريكسي، 2014، صفحة 58)

2. الفساد الإداري ومؤشر قياسة.

نتطرق هنا إلى المتغير المستقل في دراستنا وهو الفساد الإداري، لتسهيل فهم نماذج الدراسة.

1.2. تعريف الفساد الإداري: للفساد الإداري تعريفات عدة فقد عرفه البنك الدولي بأنه "إساءة استعمال الوظيفة العامة للكسب الخاص"، وجاء في تعريف منظمة الشفافية الدولية للفساد الإداري بأنه "كل عمل يتضمن سوء استخدام المنصب العام لتحقيق مصلحة خاصة ذاتية لنفسه أو جماعته" (بوطورة و سمايلي، 2019، صفحة 3).

فالفساد يحدث عندما يقوم موظف بقبول أو طلب، أو ابتزاز أو رشوة، لتسهيل عقد أو إجراء طرح منافسة عامة كما يتم عندما يعرض وكلاء أو وسطاء لشركات أو أعمال خاصة تقديم رشوة للاستفادة من سياسات، أو إجراءات عامة للتغلب عن المنافسين وتحقيق أرباح خارج إطار القوانين المرعية، كما يمكن للفساد أن يحصل عن

طريق استغلال الوظيفة العامة دون اللجوء إلى الرشوة ، وذلك بتعيين الأقارب أو سرقة أموال الدولة ويرى آخرون أنّ للفساد الإداري ثلاثة مداخل هي: (نجم، 2006، صفحة 217)

أ.المدخل التقليدي: الذي يقوم على أساس أن الفساد هو مشكلة انحراف الأفراد عن النظام القيمي السائد والمعتمد في المؤسسات الحكومية ما يدفع الأفراد إلى ممارسة سلوكيات منحرفة.

ب.المدخل الوظيفي: الذي يقوم على أساس أن الفساد هو مشكلة الانحراف عن قواعد العمل الرسمية المعتمدة وليس النظام القيمي.

ج.المدخل بعد الوظيفي: وفق هذا المدخل يمكن أن يأخذ الفساد طابعا تنظيميا فالتطور الكبير أخذ يظهر أن الفساد ظاهرة متعددة الأسباب والأبعاد،كما أن بلال أمين زين الدين قد عرف الفساد الإداري على أنه" كل ما يرتكبه الموظف العام إخلالاً بواجبات وظيفته العامة، سواء أكان باعتباره مواطن عادي أو باعتباره موظف عامل، يمس الوظيفة العامة بشكل مباشر أو غير مباشر طالما أنه يؤثر بالسلب على مقتضيات وظيفته وسواء أكان الفعل أو التصرف مقنناً في قانون العقوبات باعتباره جريمة جنائية نص على عقوبتها، أم كان إخلالاً يترتب عليه جزاء تأديبي (بلال، 2009، صفحة 64).

2.2. أسباب الفساد الإداري: يمكن ذكر أبرز أسباب الفساد الإداري فيما يلي:

أ. الأسباب الاقتصادية : ترى منظمة التعاون الإقتصادي والتنمية (OECD) أن العوامل الاقتصادية هي احد العوامل الرئيسية المسببة للفساد الإداري، ويحدث الفساد عادة عندما ينعدم الشعور بالرقابة والمحاسبة، وعندما يحتكر موظف المؤسسة العامة توزيع المزايا لتتم الاستفادة منها لاعتبارات خاصة. ويمكن تلخيصها فيما يلي: (عادل، 2003، صفحة 335)

– انخفاض مستوى دخل مرتكب جريمة الفساد بالمقارنة بمستوى التضخم الأمر الذي يجعل الدخل الحقيقي له متدني لدرجة يعجز فيها عن إشباع احتياجات المعيشة الضرورية مما يلجأ إلى الرشوة أو الاختلاس أو الاتجار بالمخدرات وتزييف النقود للحصول على المال بطريقة غير مشروعة من مختلف الوسائل المتاحة للجريمة .

– ارتفاع درجة المنافسة الدولية بين الشركات العملاقة تؤدي إلى انتشار جريمة الجوسسة الاقتصادية خاصة في مجالات الصناعة .

ب. الأسباب الاجتماعية: تساهم بعض النظم الاجتماعية المتوارثة في الدول النامية في وجود أبواب لحدوث الفساد خاصة في الجهاز الإداري للدولة، حيث تنتشر عادات تقديم الهدايا الثمينة لكبار الموظفين للحصول على موافقتهم على أشياء غير قانونية، كما أن اللواءات والانتماءات العائلية والقبلية يمكن أن تؤدي إلى انتشار الفساد ومخالفة القواعد والقوانين واللوائح الحكومية فضلا عن التقاضي أو كف البصر عن كشف الفساد أو ملاحقته الأمر الذي يؤدي إلى استمرار حدوث الفساد وصعوبة مكافحته، ليصبح بمرور الوقت جزءاً من الثقافة المجتمعية (حمدي، 2008، صفحة 64).

ج. الأسباب السياسية : يمكن رصد مجموعة من الأسباب ذات الطبيعة السياسية التي تؤدي إلى حدوث الفساد وتتمثل فيما يلي: (حمدي، 2008، صفحة 57)

– العلاقة الوثيقة بين النظم السياسية الداخلية والمصادر الدولية للفساد؛

– تزاوج السلطة السياسية مع الثروة وتشابك المصالح بين السياسيين ورجال المال والأعمال، وظهور المال الفاسد.

د. الأسباب الإدارية: تتمثل الأسباب الإدارية فيما يلي: (قبايلي، 2013):

– ضعف الرقابة من خلال عدم قيام الأجهزة الرقابية بأدوارها المطلوبة؛

– جهل المواطنين والعاملين في الأجهزة الإدارية– بروز علاقات اجتماعية قائمة داخل وخارج المؤسسة؛

– عدم وضوح التعليمات وصدورها دون وجود دليل يسهل تطبيقها تخلق الحيرة لدى الأفراد مما يضطرهم إلى الاجتهاد الشخصي ومن ثم احتمال الانحراف وتكييف روح التعليمات بما يخدم مصالح أفراد دون غيرهم؛

– وجود هياكل تنظيمية قديمة أو غير ملائمة لطبيعة العمل وعدم توزيع الاختصاصات والمسؤوليات والصلاحيات بصورة عامة، وتضخيم الجهاز بالعاطلين، كلها تؤدي إلى عجز الجهاز الإداري من مواكبة حاجات المجتمع وانحرافه عن الهيكل التنظيمي، مما يضطر المجتمع بما يلاقيه من صعوبة في إرضاء دوافعه وإشباع رغباته للضغط على الأفراد، وإغرائهم إلى إتباع سلوك بعيد عن قواعد العمل وأنظمته.

3.2.مؤشر مدركات الفساد (CPI): بالإنجليزية *(Corruption Perception index)* هو مؤشر سنوي يُنْشَرْ من قبل منظمة الشفافية الدولية منذ عام 1995 ويصنف المؤشر الدول "حسب مستوياتها المتصورة من الفساد في القطاع العام، على النحو الذي تحدده تقييمات الخبراء واستطلاعات الرأي" حيث يقوم المؤشر بترتيب الدول حول العالم حسب درجة مدى ملاحظة وجود الفساد في الموظفين والسياسيين. تعرف المنظمة الفساد بأنه إساءة استغلال السلطة المؤتمنه من اجل المصلحة الشخصية (منظمة الشفافية الدولية ، 2020). يأخذ هذا المؤشر مجالا يتراوح بين 0 و100، حيث تعبر القيمة 100 هي القيمة المثالية.

4.2. الآثار المتعددة للفساد: الفساد الإداري أكبر الهواجس لمختلف الأنظمة ويكاد يكون العامل الأكثر حضورا عند التكلم عن الخطط التنموية وفيما يلي بعض الآثار المدمرة والتي من بينها بنود متعلقة بالتنمية البشرية للدولة (الجمعية اللبنانية لتعزيز الشفافية، 2005، صفحة 75) ؛

1–زعزعة الاستقرار الاقتصادي، فانتشار الفساد في القطاع الخاص يؤدي إلى زيادة كلفة العمل أو المنتج التجاري من خلال زيادة المدفوعات غير المشروعة.

2–عرقلة النمو وزيادة الفقر، لان مساعدة الفقراء تتطلب تحويل الموارد العامة إلى أنشطة تصب في إطار تعزيز النمو كإلزامية التعليم الابتدائي والرعاية الصحية الأولية ، إلا أن ذلك لا يناسب السياسيين الباحثين عن أموال الفساد فهم غير قادرين على جمع أموال ضخمة إلا من مستويات مرتفعة من الإنفاق التي تتيح قدرا كبيرا من فرص الفساد لذا لا يحتل الإنفاق لمصلحة الفقراء سوى ادني مرتبة في سلم أولويات بلدان الفساد السياسي .

3-الحد من تقديم الخدمات، وارتفاع أعباء توفير كمية قليلة من الخدمات العامة، أو على الأقل التوزيع غير العادل لها، أو تردي نوعيتها، أو صعوبة الحصول عليها دون رشوة أو وساطة.

4-تقويض الديمقراطية وزعزعة الثقة بالحكم وبمصداقية الحكومة.

5-زيادة البطالة، لضعف الدورة الاقتصادية والإنتاج الوطني بسبب هدر الثروة العامة وتوزيعها في عمليات الفساد.

6-هجرة الأدمغة التي ترفض المشاركة في عمليات الفساد نتيجة محاربتها من الطبقات الفاسدة والمفسدين.

7-ضعف إمكانيات وكفاءة رؤوس الأموال، إذ يمكن لأي كان الحصول على عقود عامة لقاء دفع رشوة دون أن يكون لدية الملاءة المالية أو القدرة الاستثمارية المناسبة .

8-هروب المستثمروين المحليون للاستثمار في الخارج وعزوف الاستثمار الأجنبي عن الاستثمار داخل البلاد، لارتفاع تكلفة الاستثمارات نتيجة دفع الرشاوي، فهو ضريبة إضافية ويساهم في ارتفاع مخاطر الاستثمار ومحاذيره.

9-عدم المساواة بين المواطنين لأن بعضهم سيحظى بمعاملة خاصة وتسهيلات معينة لعلاقاتهم الشخصية أو لارتباطاتهم الحزبية أو الطائفية أو القومية وغيرها أو لقدرتهم على دفع الرشوة، وفي ذلك نوع من أنواع انتهاك حقوق الإنسان، فالفساد ينتهك حقوق الإنسان لحرمانه الفقراء من الوصول إلى الخدمات العامة.

10-الحد من المنافسة المشروعة في تقديم أفضل الخدمات والعروض والأسعار.

11-تحويل الانتخابات إلى وسيلة لوصول الفاسدين إلى السلطة من اجل ضمان حماية إعمالهم الفاسدة وترسيخ المفاهيم السلبية مثل الأنانية والمصلحة الذاتية .

II. تقدير نماذج الدراسة التطبيقية:

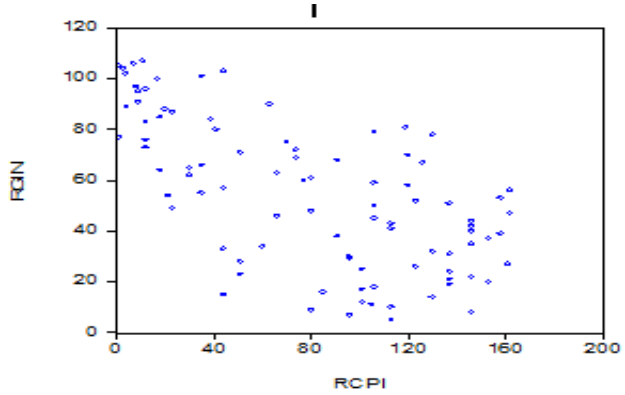
نرصد هنا تلك العلاقة بين مؤشر مدركات الفساد العالمي ومعامل "جيني" لعمق منحنيات "لورنز" الذي يبين مدى العدالة في توزيع الدخل لكل دولة، وذلك من خلال بيانات مقطعية لأغلب الدول العالمية والتي تمكنا من الحصول على بياناتها كلها وتقدر بـ 92 دولة للعام 2018، حيث لم نتمكن من الحصول على بيانات أحدث.

1. نموذج بمتغيرات الرتبة:

قبل الولوج إلى تقدير النموذج يجب معرفة شكل سحابة الإنتشار:

1.1. تمثيل العلاقة بيانيا: لمعرفة إمكانية وجود وشكل العلاقة بين رتبتي الدولة في مؤشر مدركات الفساد العالمي ومعامل جيني نقوم برسم سحابة الإنتشار كما يلي:

شكل 2 : "سحابة الإنتشار بين رتبة الدولة حسب مؤشر مدركات الفساد العالمي كمتغير مستقل ورتبة الدولة حسب مؤشر "جيني" كمتغير تابع للعام 2018 لـ 92 دولة"



المصدر: إعداد الباحث بالإعتماد على برمجية: EViews V. 9، والمعطيات المتحصل عليها من:
(منظمة الشفافية الدولية ، 2020)
(أطلس بيانات العالم، 2020)

من خلال التمثيل البياني تظهر لنا سحابة النقاط تنتشر وفقا لإتجاه عام يمكن تقريبه إلى الشكل الخطي، حيث ينطلق من الأعلى يسارا إلى الأسفل يمينا، وهو يدل على العلاقة العكسية. وتكون العلاقة القياسية المقترحة هي نموذج إنحدار خطي بسيط وتكتب صيغته القياسية كما يلي:

$$RGINI_i = a + b \cdot RCPI_i + \varepsilon_i$$

حيث نتوقع أن تكون إشارة الميل **سالبة** ونعرف ما يلي:

$RGINI_i$: رتبة الدولة (i) حسب معامل "جيني" للعام 2018 (المتغير التابع).

$RCPIi$: رتبة الدولة (i) حسب مؤشر مدركات الفساد العالمي للعام 2018 (المتغير المستقل).

ε_i: الخطأ العشوائي.

2.1. تقدير النموذج (1) : من خلال **الملحق رقم (1)** نكتب مخرجات التقدير:

$$RGINI_i = 183.8444 - 0.3702 \cdot RCPI_i$$
$$t_a = 19.489 \;\; ; \;\; t_b = -8.136$$
$$(0.000) \qquad (0.000)$$
$$R^2 = 42.38\,\% \;\; ; \;\; F = 66.206\,(0.000) \; ; d - w = 1.65; \;\; n = 92$$

3.1. تقييم النموذج: ويتم التقييم من خلال الجوانب الإقتصادية، الإحصائية والقياسية، كما يلي:

- **التقييم الإقتصادي**: الإشارة السالبة للمتغيرة المستقلة التي تمثل ترتيب الدولة من بين كل الدول من ناحية مؤشر مدركات الفساد العالمي، تبين لنا أنه كلما زاد ترتيب الدولة في هذا الأخير (ارتفاع مستوى الفساد) يتدهور ترتيب الدولة نفسها من ناحية العدالة في توزيع الدخل بالنسبة لباقي الدول؛ ومن هنا يكون النموذج مقبول من الناحية الإقتصادية نظرا لتوافق ذلك مع النظرية الإقتصادية.

- **التقييم الإحصائي:** يظهر معامل التحديد القوة المقبولة للعلاقة الإرتباطية بين رتبتي الدولة على مستوى مدركات الفساد والعدالة في توزيع الدخل، حيث متغيرة رتبة الدولة على مستوى مدركات الفساد تفسر لنا 42.38 % من التغير الحاصل في رتبة الدولة على مستوى العدالة في توزيع الدخل، حسب هذا النموذج المقدر، وهي قيمة مرتفعة ومقبولة جدا خاصة وأن المتغيرين رتبيين؛ فمعامل الإرتباط المعرف بجذر معامل التحديد الذي يبلغ 0.4238 هو 0.65 وهي قيمة مرتفعة.

بالنسبة لإحصائية ستيودنت لمعالم النموذج تظهر كلها معنوية من الناحية الإحصائية حيث تظهر الإحتمالية لهما معدومة (0.000) وبالتالي قيمة إحصائية *student* المحسوبة لكلا المعلمتين هي أكبر من القيم الحرجة (الجدولية) المقابلة عند مستوى معنوية 5 %.

كذلك بالنسبة لإحصائية فيشر فهي معنوية من الناحية الإحصائية لكونها أكبر من القيمة الحرجة عند مستوى المعنوية 5 %، حيث أن إحتمال أن تكون غير معنوية يقدر بـ (0.000) وهو ما تظهره إحتمالية إحصاءة فيشر المحسوبة الموضحة في النموذج؛ وبالتالي النموذج ككل مقبول بحيث أن العلاقة الخطية توفيق جيد بين المتغيرين.

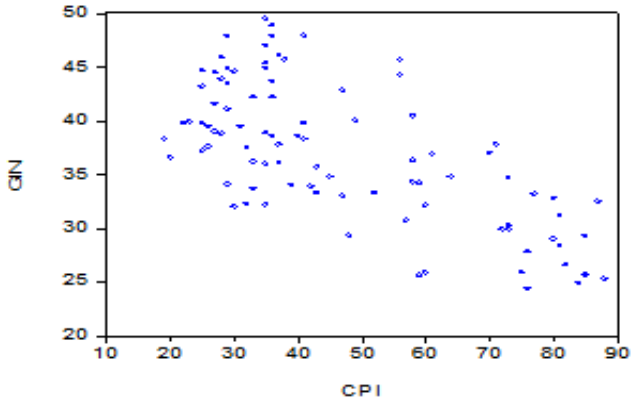
- **التقييم القياسي:** من تظهر إحصائية ديربن–واتسون تساوي 1.65 حيث تقع بين القيمتين الحرجتين المستخرجتين من توزيع ديربن–واتسون: d_L=1.63 وd_U=1.68 عند حجم مشاهدات n=92، وهذه المنطقة لا يمكن الحكم فيها على الإرتباط الذاتي للأخطاء، لكن البيانات ليست عبارة عن سلسلة زمنية وهي بيانات مقطعية. ومن هذا المنطلق يمكن قبول النموذج المقدر.

2. نماذج بالقيم الحقيقية:

يجب معرفة شكل الإنتشار بين المتغيرين وتحديد النموذج الملائم ثمة تقديره وتقييمه.

1.2. تمثيل العلاقة بيانيا: لمعرفة أقرب نموذج رياضي يمكن صياغته لتمثيل العلاقة القياسية، نقوم بتمثيل إنحدار متغيرة مؤشر التنمية البشرية على متغيرة مؤشر مدركات الفساد، وذلك لكل الدول التي حصلنا على المعطيات الخاصة بها والتي عددها 172 دولة.

شكل 3: "سحابة الإنتشار بين مؤشر مدركات الفساد العالمي كمتغير مستقل ومعامل "جيني" كمتغير تابع للعام 2018 لـ 92 دولة"



المصدر: إعداد الباحث بالإعتماد على برمجية: EViews V. 9، والمعطيات المتحصل عليها من:
(منظمة الشفافية الدولية ، 2020)
(أطلس بيانات العالم، 2020)

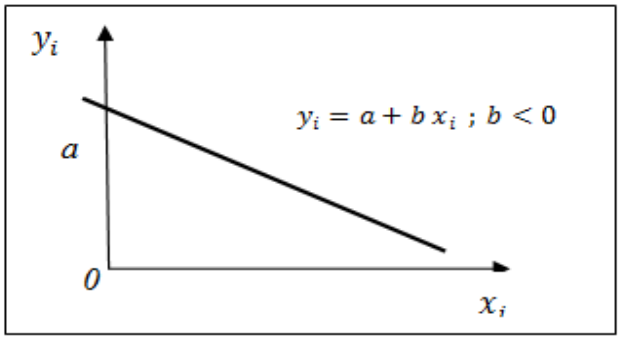
تظهر سحابة النقاط تنتشر وفقا لإتجاه عام يمكن تقريبه إلى إما الشكل الخطي حيث ينطلق من الأعلى يسارا إلى الأسفل يمينا، وهو يدل على العلاقة العكسية. أو الشكل غير الخطي (أسي ذو أساس أقل من الواحد الصحيح)، حيث ينطلق من الأعلى يسارا إلى الأسفل يمينا مع تقعر بسيط .

نقترح في هذا الصدد نموذجين قياسيين:

العلاقة القياسية الأولى المقترحة هي نموذج إنحدار خطي بسيط وتكتب صيغته القياسية كما يلي: (حيث نتوقع أن تكون إشارة الميل سالبة)

$$GINI_i = a + b \cdot CPI_i \cdot \varepsilon_i$$

شكل 4 : "تمثيل بياني ي يظهر العلاقة العكسية في نموذج خطي بسيط"

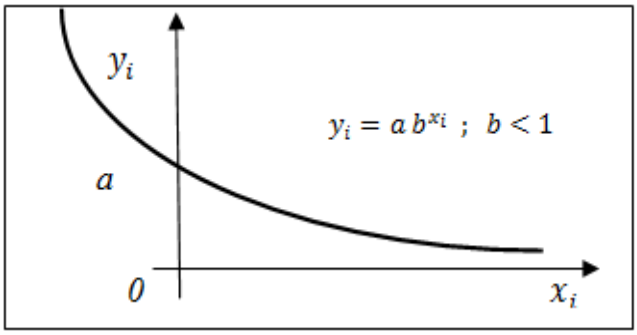


المصدر: (سلفاتور، 1982، صفحة 149)

العلاقة القياسية الثانية المقترحة هي نموذج أسي وتكتب صيغته القياسية كما يلي:

$GINI_i = a \cdot b^{CPI_i} + \varepsilon_i$ حيث نتوقع أن تكون $b < 1$

شكل 5 : "تمثيل بياني ي يظهر العلاقة العكسية في نموذج أدي ذو أساس"



المصدر: (مكيد، 2007، صفحة 33)

ونعرف ما يلي:

$GINI_i$: معامل "جيني" للدولة (i) للعام 2018 (المتغير التابع).

$CPIi$: مؤشر مدركات الفساد العالمي للدولة (i) للعام 2018 (المتغير المستقل).

ε_i: الخطأ العشوائي.

2.2. تقدير العلاقة 1 : من خلال **الملحق رقم (2)** نكتب مخرجات التقدير بالشكل المتعرف عليه في كتابة النماذج الإحصائية كما يلي:

$$GINI_i = 47.4619 - 0.2223 \cdot CPI_i$$
$$t_a = 37.341\ ;\ t_b = -8.990$$
$$(0.000)\qquad (0.000)$$
$$R^2 = 47.31\ \%\ ;\ F = 80.830\ (0.000)\ ;\ d-w\text{: } 1.80\ ;\ n = 92$$

3.2. تقييم النموذج الخاص بالعلاقة 1 : ونعتمد على الجوانب الثلاثة، مثلما فعلنا سابقا:

- **التقييم الإقتصادي:** من خلال الإشارة السالبة للمتغيرة المستقلة التي تمثل قيمة مؤشر مدركات الفساد العالمي للدولة، يتبين لنا أنه كلما تحسن هذا المؤشر للدولة (أي تناقص مستويات الفساد) يتحسن معامل "جيني" العالمي لنفس الدولة (أي تزداد درجة العدالة في توزيع الدخل)؛ ومن هنا يكون النموذج مقبول من الناحية الإقتصادية نظرا لتوافق ذلك مع النظرية الإقتصادية في هذا الشأن.
- **التقييم الإحصائي:** يظهر معامل التحديد قوة العلاقة الإرتباطية غير الكبيرة بين مؤشر مدركات الفساد ومعامل العدالة في توزيع الدخل، حيث متغيرة مؤشر مدركات الفساد تفسر لنا 47.31 % من التغير الحاصل في معامل "جيني"، حسب هذا النموذج المقدر، وهي قيمة مقبولة؛ وهذا يدل على أنه توجد متغيرات مستقلة أخرى لم يتم التطرق لها تؤثر بشكل أو بآخر على العدالة في توزيع الدخل، وتحتاج إلى نموذج متعدد. وبإستخراج معامل الإرتباط لـ "بيرسون" بجذر معامل التحديد نجده 0.68 وهي علاقة إرتباطية مقبولة جدا.

بالنسبة لإحصائية ستيودنت لمعالم النموذج تظهر كلها معنوية من الناحية الإحصائية حيث تظهر الإحتمالية لهما معدومة (0.000) وبالتالي قيمة إحصائية ستيودنت *student* المحسوبة لكلا المعلمتين هي أكبر من القيم الحرجة (الجدولية) المقابلة عند مستوى معنوية 5 %.

كذلك بالنسبة لإحصائية فيشر *Fisher* فهي معنوية من الناحية الإحصائية لكونها أكبر من القيمة الحرجة عند مستوى المعنوية 5 %، حيث أن إحتمال أن تكون غير معنوية يقدر بـ (0.000) وهو ما تظهره إحتمالية إحصاءة فيشر المحسوبة الموضحة في النموذج؛ وبالتالي النموذج ككل مقبول بحيث أن العلاقة الخطية توفيق جيد للعلاقة بين المتغيرين. من هذا المنطلق يمكن قبول النموذج المقدر.

- **التقييم القياسي:** تظهر إحصائية ديربن–واتسون *Durbin-watson* تساوي 1.80 وهي أكبر من القيمة الحرجة العليا من توزيع ديربن–واتسون: d_L=1.63 وأقل من القيمة 2 التي تعتبر مركز التوزيع، عند حجم مشاهدات n=92، وهذه المنطقة تدل على عدم وجود الإرتباط الذاتي للأخطاء من الدرجة الأولى. إذن النموذج مقبول من الناحية القياسية.

د.تقدير العلاقة 2 : العلاقة الثانية عبارة عن نموذج أسي وأساسه المعامل b، حيث نميز في هذا النوع من النماذج نوعين، أحدهما متزايد وذلك عندما يكون المعامل b أكبر من الواحد الصحيح، والآخر متناقص وذلك عندما يكون المعامل b أقل من الواحد الصحيح (مكيد، 2007، ص 33). ونكتب صيغته الرياضية:

$$GINI_i = a \cdot b^{CPI_i} \cdot \varepsilon_i$$

هو نموذج غير خطي ولنتمكن من تقديره بواسطة طريقة المربعات الصغرى العادية يجب تحويله إلى النموذج الخطي:

$$ln(GINI_i) = ln(a \cdot b^{CPI_i} \cdot \varepsilon_i) \Rightarrow ln(GINI_i) = ln(a) + CPI_i \cdot ln(b) + ln(\varepsilon_i)$$
$$\Rightarrow ln(GINI_i) = A + B \cdot CPI_i + \mu_i$$

حيث:

$$A = ln(a) \; ; \quad B = ln(b) \; ; \quad \mu_i = ln(\varepsilon_i)$$

ومن خلال **الملحق رقم (3)** نكتب مخرجات التقدير بالشكل المتعارف عليه كما يلي:

$$ln(GINI_i) = 3.8977 - 0.0064 \cdot CPI_i$$
$$t_a = 112.922 \; ; \; t_b = -9.582$$
$$(0.000) \qquad (0.000)$$
$$R^2 = 50.50\,\% \; ; \; F = 91.829\,(0.000) \; ; d - w: 1.83 \; ; \; n = 92$$

هـ.تقييم النموذج الخاص بالعلاقة 2 : نعتمد على الجوانب الإقتصادية، الإحصائية والقياسية، وذلك كما يلي:

- **التقييم الإقتصادي:** الإشارة السالبة للمتغيرة المستقلة التي تمثل قيمة مؤشر مدركات الفساد العالمي للدولة، تبين أن كلما زاد الفساد في الدولة تنقص العدالة في توزيع الدخل (باللوغاريتم النيبيري لمعامل "جيني")؛ ومن هنا يكون النموذج مقبول من الناحية الإقتصادية نظرا لتوافق ذلك مع النظرية الإقتصادية في هذا الشأن.

وبإرجاع النموذج إلى صيغته الرياضية الأصلية:

$$ln(GINI_i) = 3.8977 - 0.0064 \cdot CPI_i \Rightarrow e^{ln(GINI_i)} = e^{3.8977 - 0.0064 \cdot CPI_i}$$
$$\Rightarrow$$

$$GINI_i = 49.289 \cdot (0.993)^{CPI_i}$$

هذا النموذج يدل على العلاقة العكسية بين مؤشر مدركات الفساد العالمي ومعامل "جيـني" ودليل العلاقة العكسية هو أساس متغيرة مؤشر الفساد والبالغ (هذا الأساس) 0.993 وهو أقل من 1 . فكلما إرتفع مؤشر الفساد تتناقص العدالة الإجتماعية بشكل متزايد ثم تبدأ في التناقص بشكل متناقص، وهذا نتيجة للتقعر في المنحنى المرسوم بهذا النوع من النماذج الرياضية.

- **التقييم الإحصائي:** يظهر معامل التحديد قوة العلاقة الإرتباطية المتوسطة بين مؤشر مدركات الفساد ومعامل العدالة في توزيع الدخل، حيث متغيرة مؤشر مدركات الفساد تفسر 50.50 % من التغير الحاصل في العدالة في توزيع الدخل، حسب هذا النموذج المقدر، وهي قيمة مقبولة. حيث بجدر القيمة 0.5050 نجد معامل الإرتباط يساوي 0.71 وهي أكبر من النموذج القدر السابق، وتدل على تحسن في توفيق المتغيرين في هذا النموذج.

بالنسبة لإحصائية ستيودنت لمعالم النموذج تظهر كلها معنوية من الناحية الإحصائية حيث تظهر الإحتمالية لهما معدومة (0.000) وبالتالي قيمة إحصائية ستيودنت المحسوبة لكلا المعلمتين هي أكبر من القيم الحرجة (الجدولية) المقابلة عند مستوى معنوية 5 %.

بالنسبة لإحصائية فيشر فهي معنوية من الناحية الإحصائية لكونها أكبر من القيمة الحرجة عند مستوى المعنوية 5%، حيث أن إحتمال أن تكون غير معنوية يقدر بـ (0.000) وهو ما تظهره إحتمالية إحصاءة فيشر المحسوبة الموضحة في النموذج؛ وبالتالي النموذج ككل مقبول بحيث أن العلاقة غير الخطية توفيق جيد للعلاقة بين المتغيرين وهي أفضل من العلاقة الخطية السابقة. من هذا المنطلق يمكن قبول النموذج المقدر من الناحية الإحصائية.

- **التقييم القياسي:** تظهر إحصائية ديربن–واتسون تساوي 1.83 حيث هي أكبر من القيمة الحرجة العليا من توزيع ديربن–واتسون: d_L=1.63 وأقل من القيمة 2 التي تعتبر مركز التوزيع، عند حجم مشاهدات n=92، وهذه المنطقة تدل على عدم وجود الارتباط الذاتي للأخطاء من الدرجة الأولى. إذن النموذج مقبول قياسيا.

3. تحليل النتائج:

تبين لنا من خلال النموذج البسيط الخطي الذي يربط ترتيب الدولة حسب مؤشر مدركات الفساد بترتيبها حسب مؤشر "جيني" أن العلاقة عكسية، وبالتالي كلما تحسن ترتيب الدولة في مؤشر الفساد (تصعد في الترتيب) يتحسن ترتيبها على مؤشر العدالة الإجتماعية (تنزل في الترتيب) لأن الترتيب الأول على مؤشر الفساد هو الأفضل أما الترتيب الأخير على مؤشر العدالة هو الترتيب الأفضل.

ومن خلال التعامل مع القيم الفعلية للمؤشرين المدروسين فتبين أنه هناك نموذجين معنويين أحدهم خطي بسيط يبين العلاقة العكسية أيضا بين مؤشر مدركات الفساد ومؤشر "جيني" ويبين انه كلما زاد مؤشر الفساد بوحدة واحدة ينقص مؤشر العدالة في توزيع الدخل بـ 0.006 ، بالإضافة إلى أن قوة الإرتباط تبلغ حسب هذا النموذج 47.31 %؛ أما النموذج الآخر فهو بسيط غير خطي أو أسي متناقص، حيث يبلغ الأساس 0.99 وهو ما يدعم النتيجة السابقة غير أن هذا النموذج أفضل حيث تحسنت إحصائية فيشر بالإضافة إلى تحسن معامل التحديد

الذي بلغ حوالي 50 %، وهو ما يدل على وجود متغيرات أخرى تؤثر سلبا على مستوى العدالة في توزيع الدخل في الدولة، تحتاج إلى الكشف عنها من خلال النظريات في هذا الشأن ومن ثمة إختبارها بواسطة نموذج متعدد، وهذا لا سعنا في هذا المقام، إكتفينا بالفساد الإداري فقط.

الخاتمة :

العدالة في توزيع الدخل تعني عدم تركز الأموال ضمن مجموعة أو مجموعتين أو ثلاثة من فئات المجتمع لأن تركز الأموال يعني أن مجموعة ما قد استحوذت على جزء اكبر من غيرها من المجموعات أو الفئات، وأن الناتج الإجمالي للدولة يتوزع بعدم عدالة على جميع سكانه. إن عدم العدالة المزمن في توزيع الدخل يعد مرضاً اقتصاديا لا يمكن معه أن تستقيم صحة الأسواق ولا يمكن أن يتحقق معه النمو الاقتصادي بل سيؤدي في النهاية إلى الوصول إلى الكساد وانتشار الفقر وظهور الأمراض الاجتماعية المختلفة. وكلما تعاظمت عدم العدالة في توزيع الدخول كلما أصبح من الصعب والمستحيل أحيانا على صانع السياسة أن يحدث فرقا من خلال سياساته المالية والنقدية والاجتماعية. ومن الأسباب المباشرة وغير المباشرة في آن واحد للوقوع في هكذا أزمات نجد ظاهرة الفساد الإداري الذي يقدمه كثير من المفكرين والكتاب على الأسباب الأخرى، وهو ما ركزنا على قياس أثره على العدالة في توزيع الدخل وكان أثر واضحا في إرتفاع اللاعدالة في توزيع الدخل؛

أما عن إختبار الفرضيات، فقد توصلنا إلى ما يلي:

- الفرضية الأولى: صحيحة كون أن النموذج القياسي البسيط يكفي لنمذجة العلاقة بين العدالة في توزيع الدخل والفساد الإداري.
- الفرضية الثانية: صحتها نسبية، فإلى جانب العلاقة الخطية بين الفساد الإداري العدالة في توزيع الدخل، توجد علاقة غير خطية.
- الفرضية الثالثة: صحيحة، العلاقة عكسية بين إرتفاع الفساد والعدالة في توزيع الدخل، في كل النماذج المقدرة.

ومن خلال الجانب النظري والتطبيقي للدراسة توصلنا إلى النتائج التالية:

- ظاهرة الفساد موجودة عالميا لكن بنسب متفاوتة جدا، نظرا لطبيعة النظم والقوانين والصرامة في التطبيق، فعموما الدول المتقدمة، تتحكم بشكل جيد في قضايا الفساد وتكتشف عمليات الفساد في وقت مبكر، بينما الدول النامية تعاني من الفساد المستشري وأحيانا تقع في فخ الحلقة المفرغة للفساد.
- تعاني الدول النامية ومنها الجزائر، من ظاهرة الفساد أكبر من الدول المتقدمة.
- الدول العربية تتذيل التصنيف حسب مؤشر مدركات الفساد العالمي، في تعاني من مخلفات الفساد وأحيانا تسود في فيها ثقافة الفساد.

– التوزيع غير العادل للدخول يُغلب المصلحة الخاصة على العامة ويقتل الطلب الكلي من خلال إضعاف حجم الاستهلاك وانتشار البدائل السلعية والخدمية السيئة، وقتل الاستثمار الحقيقي، وإضعاف الحصيلة الضريبية، وتعطيل الأموال، وتراجع السيولة الإجمالية .

ومما سبق نقدم التوصيات والمقترحات التالية:

– على الدول التي تعاني من ترتيب متأخر في مجال مكافحة الفساد أن تستفيد من تجارب الدول التقدمة في الترتيب وخبرتها.

– العمل على تقليل الفساد في الدولة من خلال تحسين البنود المكونة لمؤشر الفساد العالمي، كفيل بأن يؤدي إلى عدالة حقيقية في توزيع الدخول تأتي ثمارها على التنمية الإقتصادية.

– نشر ثقافة التبليغ عن الفساد خاصة في الدول النامية وضمان الحماية القانونية للمبلغين في حالة التبليغات العلنية وحماية الشهود.

– تفعيل نظم الرقابة وإعطائهم الصلاحيات الكافية للتحقيق خاصة في المسائل التي تمس الحقوق الفردية مباشرة.

– العمل على تدوير المسؤوليات والحيلولة دون المكوث الطويل في المسؤوليات خاصة في الإدارات المركزية.

– ويبقى إستقلال القضاء وقوته هو الضامن الأكبر لمحاربة الفساد وتحقيق العدالة البشرية فالعدل أساس الملك.

– لا بد من آن تخاط التشريعات والسياسات الاقتصادية لحماية مستويات الطبقة الوسطى وللمحافظة على مستوى عالٍ من العدالة في توزيع الدخول وتوزيع مكتسبات النمو لتحقيق تنمية حقيقية يتوزع فيها الدخل الإجمالي بعدالة على جميع فئات المجتمع.

قائمة المراجع:

- الجمعية اللبنانية لتعزيز الشفافية. (2005). لا فساد. لبنان: مطابع تكنوبرس.
- الكسواني ع. (2018). ما هو الدخل الفردي. تاريخ الاسترداد 11 10, 2020، من موقع "موضوع" الإلكتروني:
https://mawdoo3.com/%D9%85%D8%A7_%D9%87%D9%88_%D8%A7%D9%84%D8%AF%D8%AE%D9%84_%D8%A7%D9%84%D9%81%D8%B1%D8%AF%D9%8A
- بوطورة ف ، و ن سمايلي. (2019). تأثير ظاهرة الفساد الإداري على حقوق الإنسان والتنمية البشرية في الجزائر مع الإشارة لأهم الوسائل القانونية لمكافحته. مجلة مركز حجم القانون ومكافحة الفساد ، العدد 2.
- بلال أ, ز. (2009). ظاهرة الفساد الإداري في الدول العربية والتشريع المقارن. مصر: دار الفكر الجامعي.
- حمدي ع. (2008). عولمة الفساد وفساد العولمة. الدار الجامعية ، مصر .
- داود أ. (2017). موقع إضاءات الإلكتروني. تاريخ الاسترداد 17 09, 2020، من معامل جيني: https://www.ida2at.com/social-justice-in-the-arab-world

- قبايلي أمال. (7 12, 2013). الفساد الإداري ودوره في تفشي البطالة. تاريخ الاسترداد 1 11, 2020، من http://albuthi.com/blog/216
- عادل ب, أ. (2003). الفساد الإداري في المؤسسات العامة- المشكلة والحل-. كلية التجارة جامعة الزقازيق، مصر ، المجلد 25.
- سامر ح. (2017). تعريف الدخل القومي. تاريخ الاسترداد 12 11, 2020، من موقع "موضوع" الإلكتروني: https://mawdoo3.com/%D8%AA%D8%B9%D8%B1%D9%8A%D9%81_%D8%A7%D9%84%D8%AF%D8%AE%D9%84_%D8%A7%D9%84%D9%82%D9%88%D9%85%D9%8A
- سلفاتور د. (1982). الإحصاء والإقتصاد القياسي. مصر: دار ماكجرو هيل.
- ع, ن نجم. (2006). أخلاقيات الإدارة في عالم متغير. مصر: منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة.
- مكيد ع. (2007). الإقتصاد القياسي -دروس ومسائل محلولة-. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية،.
- منظمة الشفافية الدولية . (2020). مؤشر مدركات الفساد. تاريخ الاسترداد 10 10, 2020، من https://www.transparency.org/ar/news/cpi-2019-global-highlights

- Economics. (2018). *Lorenz curve*. Retrieved 10 25, 2020, from www.economics help.org/blog/glossary/lorenz-curve/
- OECD. (2020). *Income inequality*. Retrieved 10 15, 2020, from Organisation for EconomicCo-operation and Development: https://data.oecd.org/inequality/ income-inequality.htm

الملاحق:

الملحق (1) : تقدير النموذج رقم 1

Dependent Variable: RGINI
Method: Least Squares
Date: 08/21/20 Time: 18:12
Sample (adjusted): 1 93
Included observations: 92 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	83.84449	4.301983	19.48973	0.0000
RCPI	-0.370243	0.045502	-8.136762	0.0000

R-squared	0.423841	Mean dependent var	54.29348
Adjusted R-squared	0.417439	S.D. dependent var	28.97765
S.E. of regression	22.11738	Akaike info criterion	9.052104
Sum squared resid	44026.08	Schwarz criterion	9.106926
Log likelihood	-414.3968	Hannan-Quinn criter.	9.074231
F-statistic	66.20690	Durbin-Watson stat	1.652855
Prob(F-statistic)	0.000000		

المصدر: إعداد الباحث بناءا على مخرجات برمجية: EViews V.9

الملحق (2) : تقدير النموذج رقم 2

Dependent Variable: GINI
Method: Least Squares
Date: 08/21/20 Time: 18:19
Sample (adjusted): 1 93
Included observations: 92 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	47.46191	1.271026	37.34142	0.0000
CPI	-0.222334	0.024730	-8.990563	0.0000

R-squared	0.473161	Mean dependent var	36.94457
Adjusted R-squared	0.467307	S.D. dependent var	6.531704
S.E. of regression	4.767216	Akaike info criterion	5.982901
Sum squared resid	2045.371	Schwarz criterion	6.037723
Log likelihood	-273.2135	Hannan-Quinn criter.	6.005028
F-statistic	80.83022	Durbin-Watson stat	1.800900
Prob(F-statistic)	0.000000		

المصدر: إعداد الباحث بناءا على مخرجات برمجية: EViews V.9

الملحق (3) : تقدير النموذج رقم 3

Dependent Variable: LOG(GINI)
Method: Least Squares
Date: 08/21/20 Time: 18:25
Sample (adjusted): 1 93
Included observations: 92 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	3.897701	0.034517	112.9228	0.0000
CPI	-0.006435	0.000672	-9.582767	0.0000

R-squared	0.505031	Mean dependent var	3.593274
Adjusted R-squared	0.499531	S.D. dependent var	0.182999
S.E. of regression	0.129461	Akaike info criterion	-1.229382
Sum squared resid	1.508403	Schwarz criterion	-1.174561
Log likelihood	58.55157	Hannan-Quinn criter.	-1.207256
F-statistic	91.82943	Durbin-Watson stat	1.833388
Prob(F-statistic)	0.000000		

المصدر: إعداد الباحث بناءا على مخرجات برمجية: EViews V.9